دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	السياحة من منظور اقتصادي
المصدر:	المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية
الناشر:	جامعة حلوان - كلية التجارة وإدارة الاعمال
المؤلف الرئيسي:	قويدر، لويزة
المجلد/العدد:	ع3
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2009
الصفحات:	211 - 236
رقم MD:	70915
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	المهارات الإدارية، التنمية السياحية، الخدمات السياحية، صناعة السياحة، اقتصاديات السياحة، التنمية الاقتصادية، إدارة السياحة، القيادة الإدارية، ميزان المدفوعات، التجارة الخارجية، التبادل التجاري، الاستثمارات الأجنبية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/70915

© 2020 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

السياحة من منظور اقتصادي

إعداد

قويدر لويزة

أستاذة مكلفة بالدروس بجامعة الدكتور يحي فارس بالمدية –

الجزائر

السياحة من منظور اقتصادي

قويدر لويزة[1]

Résumé
La présente étude traite le thème du tourisme d'un point de vue économique en analysant l'activité touristique et ses différents composants ainsi que les facteurs influençant la demande touristiques, on expose aussi les avantages économiques de ce phénomène par ses flux financiers
Importants, le nombre d'emplois qu il offre, les investissements qu'il génère.

ملخص

تتحدث هذه الدراسة عن السياحة من وجهة نظر اقتصادية وذلك من خلال عرض النشاط السياحي ومختلف عناصره، والعوامل المؤثرة فيه مع التركيز على آثارها الإيجابية على قضايا التنمية، سواء من حيث الإيرادات المالية الهائلة التي تدرها على كبريات الدول السياحية، أو من حيث مساهمتها في التخفيف من حدة البطالة وتحقيق التشغيل، وكذا مساهمتها في تحقيق التوازن الجهوي بين المناطق وتشجيع الاستثمارات المرتبطة بهذا القطاع والقطاعات الأخرى ودفع عجلة التنمية.

(1) أستاذة مكلفة بالدروس بجامعة الدكتور يحي فارس بالمدية، الجزائر، هاتف ٠٧٧٢١٥٨٧٧٠ البريد الإلكتروني cheboutihakim@yahoo.fr

مقدمة

ينظر للسياحة في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء على أنها وسيلة مهمة لرفع معدلات الدخل والعمالة، ولقد اهتم العديد من الكتاب بموضوع السياحة والعلاقة التي تربط بينها وبين التنمية في الدول النامية خاصة، ففي رأي بريتون (١٩٨٢) أن للسياحة وظيفة مهمة في الدول النامية من حيث أنها تسهم في استغلال الموارد الطبيعية وتحسين ميزان مدفوعاتها ورفع معدلات النمو الاقتصادي والعمل على خلق فرص عمالة وحل مشكلات البطالة[٢].

ويمكن اعتبار السياحة قديمة قدم الحياة وعريقة عراقة التاريخ، ومع تطور الحياة الاجتماعية والاقتصادية بصفة عامة وتطور وسائل النقل والمواصلات بصفة خاصة، بالإضافة إلى زيادة الدخل والوفرة المادية لدى بعض الطبقات، كما أن تنوع المنتج السياحي واختلاف الوجهات السياحية باختلاف البرامج والتوسع في حركة تنظيم الرحلات الجماعية، جعلت من السياحة تتعدى كونها ظاهرة اجتماعية وإنسانية لتصبح في العصر الحديث كصناعة ثقيلة للخدمات وهذا بفضل الإيرادات السياحية الهامة التي تدرها على كبريات الدول السياحية مثل الولايات المتحدة الأمريكية، أسبانيا، فرنسا، مصر....ولتدليل على أهمية القطاع من الجانب الاقتصادي نورد بعض الأرقام، ففي سنة ٢٠٠٧ بلغ عدد السياح الدوليون ٨٩٨ مليون سائح أما الإيرادات المالية لسنة ٢٠٠٦ فقد بلغت ٧٣٣ مليار دولار وبذلك فإن السياحة تمثل ٣٥ بالمائة من الصادرات العالمية للخدمات وتفوق ٧٠ بالمائة من صادرات العالم الثالث وتتحدث التوقعات عن ١,٦ مليار سائح عالمي سنة ٢٠٢٠[٣].

ولتوجيه الدراسة نطرح الإشكالية التالية:

فيما يتمثل البعد الاقتصادي للسياحة؟

---

(٢) د. محمد فوزي متولي أبو السعود، "تحليل الآثار الاقتصادية للإيرادات السياحية على الاقتصاد المصري، مجلة الإسكندرية، العدد الثاني، سبتمبر ١٩٩٥.

(٣) وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، الكتاب الأول، فحص وتشخيص السياحة الجزائرية، الجزائر، جانفي ٢٠٠٨، ص٢٧.

وللتدليل على أهمية هذا القطاع الاقتصادي ارتأينا دراسته وفق الخطة التالية:

١- التطور التاريخي للسياحة.

٢- تعريف السياحة والسائح والنشاط السياحي.

٣- أنواع السياحة والعوامل المؤثرة فيها.

٤- السياحة وقضايا التنمية.

١: التطور التاريخي للسياحة: كما سبقت الإشارة إليه، تعتبر السياحة من الظواهر الإنسانية القديمة، فمنذ فجر التاريخ والإنسان في حركة وتنقل دائمين وإن اختلفت أسباب التنقل حسب الأزمنة والعصور، بداية بالأسباب التجارية للسفر لتختلف بعدها أسباب التنقل والترحال، وبذلك يمكن تقسيم تطور السياحة إلى ثلاث مراحل أساسية:

١-١- **السياحة في العصور القديمة:**[٤] وهي السياحة التي كانت في الفترة الممتدة من ظهور الإنسان على وجه الأرض إلى سنة ١٨٤٠م والتي تميزت بجملة من الخصائص تتمحور أهمها حول بساطة وسائل النقل البري والبحري (الدواب، القوارب والسفن الشراعية)، كما أن أهداف التنقل آنذاك كانت تجارية، أو دينية أو صحية من خلال تنقل الأغنياء للاستشفاء بمياه العيون الطبيعية وبذلك كان عدد السياح قليل جدا.

١-٢-الحقبة الثانية (سنة ١٨٤٠-١٩١٤) [٥] وتطور فيها انتقال البشر نتيجة لاختراع القطار والسيارة وتحسينها بالإضافة إلى تطوير وسائل النقل البحري بظهور السفن العملاقة، كما ظهرت السياحة الجماعية والتي كان يتحمل فيها المنظم أعباء توفير وسيلة النقل سواء البرية أو البحرية إلى دول الأخرى بالإضافة إلى تدبير وسائل الإقامة والنقل في الدول التي تيم زيارتها، وامتازت هذه الحقبة بتطور وسائل النقل البرية والبحرية وازدياد أعداد

(٤) "مبادئ السياحة"، ماهر عبد الخالق السيسي، مجموعة النيل العربية، القاهرة، ٢٠٠٠، ص١٥.

(٥) نفس المرجع السابق، ص١٧.

السائحين ودخول الطبقة الوسطي ضمن المسافرين ودخول الوسطاء لتنظيم الرحلات وظهور الشركات السياحية وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولي بدأ سفر الأفواج البشرية بأعداد كبيرة.

١-٣-الحقبة الثالثة من سنة ١٩١٤ إلى يومنا هذا: يأتي تحديد هذه الحقبة بسبب اختراع الطائرة التي استعملت في الحرب العالمية الأولي ثم استعمالها فيما بعد لأغراض مدينة بعد تطوير سرعتها ووسائل الأمان بها وبذلك أصبح لها الدور الأول في السياحة إلى جانب تطوير السياحة البحرية وظهور سياحة السفر الطويل بالبحر، واتصفت هذه الحقبة بتطوير وسائل النقل بمختلف أنواعها لخدمة نشاط السياحة وانتقال أعداد هائلة من البشر إلى دول أجنبية تختلف عن دولهم الأصلية، كما أنها لم تصبح مقتصرة على الأغنياء فقط بل أصبح أغلبية السواح من الطبقة الوسطي بالإضافة إلى أن السياحة أصبحت علما وصناعة عملاقة لها أصولها وعلومها المتقدمة[٦].

٢- تعريف السياحة والسائح والنشاط السياحي:

٢-١- تعريف السياحة والسائح: بذلت الكثير من الجهود لتعريف السياحة تعريفا منضبطا وذلك بسبب تشابك وتعقد الأنشطة المكونة للنشاط السياحي وكانت أولي هذه المحاولات التعريف الذي قدمه EGUYE FREULER الذي يقول فيه "السياحة بالمفهوم الحديث هي ظاهرة طبيعية من ظواهر العصر الحديث والأساس فيها الحاجة المتزايدة للحصول على عمليات الاستجمام وتغير الجو والوعي الثقافي المنبثق لتذوق جمال المشاهد الطبيعية[٧].

كما قدم سنة ١٩١٠ العالم النمساوي والخبير في الاقتصاد السياسي HERMANNVON SCHULLERD كتابا عن وصف السياحة قال فيه "السياحة هي الاصطلاح الذي يطلق على كل العمليات التالية وخصوصا العمليات الاقتصادية التي تتعلق بدخول وإقامة وانتشار

---

(٦) نفس المرجع السابق، ص١٨.

(٧) "نظرية السياحة الدولية"، د. صلاح الدين عبد الوهاب، دار الهناء للطباعة و النشر، مصر ١٩٩٢، ص٢٣.

الأجانب داخل وخارج منطقة معينة أو أية دولة وترتبط بهم ارتباطا مباشرا "ويعتبر هذا التعريف تعريفا منضبطا لأنه أقر مبدأ هاما وهو اعتبار السياحة عامل من العوامل الاقتصادية ويسمي بعامل المبادلات التجارية السياحية.

وفي سنة ١٩٤٢ قدم الكاتبان هنزكر وكرافت (HUNZIKER,KRAFT) في كتابيهما المعنون ب "النظرية العامة للسياحة" تعريفا للسياحة يشمل كل الروابط والتأثيرات والظواهر الطبيعية والعلاقات المادية وغير المادية التي تكون ناتجة عن إقامة السائحين كما يلي: "السياحة هي المجموع الكلي للعلاقات والظواهر الطبيعية التي تنتج من إقامة السائحين طالما أن هذه الإقامة لا تؤدي إلى إقامة دائمة أو ممارسة أي نوع من العمل سواء كان عملا دائما أو عملا مؤقتا"(٨).

ومع تطور السياحة وتطور اهتمام الأفراد بها و كذا مداخليها بالنسبة لاقتصاديات الدول أبدت لجنة خبراء السياحة بعصبة الأمم سنة ١٩٣٧ اهتمامها بالغا بهذه الظاهرة لكنها لم تعطي تعريفا للسياحة وإنما أعطت تعريفا للسائح و ذلك ضمن عدة تصنيفات:

- الأشخاص الذين يسافرون من أجل المتعة أو لأسباب صحية أو خاصة،
- الأشخاص الذين يسافرون من أجل حضور اجتماعات سواء كانت علمية أو إدارية أو سياسية أو دينية أو رياضية....
- الأشخاص الذين يسافرون للأعمال أو التجارة،
- الأشخاص الذين يسافرون في رحلات بحرية حتى وإن كانت مدة الإقامة أقل من ساعة.

وقد استثنت اللجنة من تعريف السائح قائمة الأشخاص التالية:

- الأشخاص الذين يريدون الحصول على إقامة دائمة،
- الأشخاص الذين يسافرون إلى بلد أجنبي بقصد الحصول على عمل،
- الطلبة والدارسون في المعاهد العلمية والأقسام الداخلية،

(٨) "نظرية السياحة الدولية"، مرجع سابق، ص٢٤.

- سكان الحدود والأفراد الذين يقيمون في الدولة ولكنهم يؤدون أعمالهم في دول أخرى،
- المسافرون العابرون للبلدان الأجنبية حتى وإن دامت مدة العبور أكثر من ٢٤ ساعة[٩].

وقد قدمت عدة انتقادات لهذا التعريف لذلك تم إعادة التعريف سنة ١٩٦٣ في مؤتمر السياحة في روما وقد تم تبني تعريف يعتبر الآن واسع الاستعمال من طرف المنظمات الدولية وكذلك من طرف الدول حيث يرتكز كذلك على أصناف المسافرين وذلك حسب سبب الزيارة ومدة الزيارة كما يلي: "السائح الدولي هو كل شخص يقضي على الأقل ليلة في بلد محل الزيارة لأغراض تختلف عن ممارسة نشاط مأجور أي عمل هؤلاء السواح يمكن أن يكونوا أجانب غير مقيمين أو أشخاص وطنيين مقيمين بالخارج"[١٠].

وقد تم توضيح، تحديد وإتمام التعاريف السابقة للسياحة من خلال مؤتمر المنظمة العالمية للسياحة المنعقد سنة ١٩٩١ باوطاوا و الذي أعطى عدة توجيهات تتعلق بكيفية جمع الإحصائيات السياحية. وقد تم تعريف السياحة كما يلي" السياحة تتعلق بالأنشطة المبذولة من طرف الأشخاص أثناء أسفارهم ورحلاتهم في أماكن تختلف عن أماكن إقامتهم المعتادة لفترة متتالية والتي لا تتجاوز سنة لأغراض ترفيهية، أعمال أو إغراض أخرى." [١١]

وبالتالي فإن هذه التوجهات حددت ثلاثة أسباب للسياحة تتمثل في السياحة الداخلية والمتعلقة بزيارة المقيمين في الدول لبلدهم والسياحة المستقبلة لغير المقيمين أي الأجانب، والسياحة المصدرة أي المقيمين في بلد يزورون بلدان أخرى.

هذه الأصناف الثلاثة يمكن أن تجمع لتعطي ثلاثة أشكال كذلك لسياحة:

- السياحة الداخلية: وتجمع السياحة الداخلية والسياحة المستقبلة.
- السياحة الوطنية: وتضم السياحة الداخلية والسياحة المصدرة.

---

(٩) نفس المرجع السابق ص٢٥.

(١٠) بيير باي، "السياحة ظاهرة اقتصادية"، دراسات المراجع الفرنسية، باريس، ١٩٩٦، ص١٤.

(١١) نفس المرجع السابق ص١٤.

- السياحة الدولية: ويندرج تحت هذا الصنف السياحة المستقبلة والسياحة المصدرة.

٢-٢ تعريف النشاط السياحي: يمكن تعريف النشاط السياحي وذلك من خلال مكوناته المتمثلة في المنتوج السياحي، الاستهلاك السياحي والعرض السياحي.

٢-٢-١- تعريف المنتوج السياحي: يعتبر المنتوج السياحي "ذلك المنتوج الذي يلبي رغبات السواح"[١٢] حيث أن المنتوج يكون منتوجا ماديا أو خدمة مقدمة.

ويمكن تعريفه أيضا "المنتوج السياحي هو مجموعة عناصر تمثل كلا لا يتجزأ، إن الجمع بين عناصر العرض الأصلي وعناصر العرض المشتق هو الوحيد الذي يسمح بتلبية الحاجات السياحية"[١٣].

٢-٢-٢- الاستهلاك السياحي: يعرف الاستهلاك السياحي على أنه مجموع السلع والخدمات المستهلكة من طرف السائح أثناء فترة تنقله، إضافة إلى الخدمات المقدمة من طرف المنظمات التي تساعد مباشرة في التنشيط السياحي (الاستقبال، الترفيه والإدارات).

٢-٢-٣- تعريف العرض السياحي: يمكن تعريف العرض السياحي على أنه مجموع السلع والخدمات المقترحة من طرف القطاع السياحي للمستهلكين حيث ان هذه الخدمات تكون عبارة عن خدمات أساسية مثل خدمة الإيواء والإطعام أو خدمات تكميلية كالمواصلات، الاتصالات السلكية واللاسلكية....

([١٢]) نفس المرجع السابق، ص١١.

([13]) GERARD GUIBILATO "Economic touristique", édition Delta, Suisse, 1983 p51.

٣- أنواع السياحة والعوامل المؤثرة فيها:

٣-١- أنواع السياحة: لتحديد أنواع السياحة ننطلق من أهداف التنقل والتي يمكن حصرها في الترفيه والاستجمام، زيارات الأعمال، الأسباب الصحية والثقافية...

٣-١-١- السياحة الترفيهية: وهي السياحة التي يكون هدفها الرئيسي هو الترفيه والراحة.

٣-١-٢- السياحة الرياضية: ويرتفع الاهتمام بهذا النوع من السياحة خاصة في الدول المتقدمة وذلك لوجود رياضيات خاصة مثل الرياضيات الشتوية المتمثلة في التزحلق على الثلج والجليد والرياضات المائية بأنواعها سواء على شواطئ البحر أو الأنهار والأودية ورياضة القفز من المرتفعات و الجبال، الصيد....

٣-١-٢- السياحة الثقافية والدينية:

أ- **سياحة ثقافية:** تتمثل في زيارة الأماكن الثقافية والآثار التاريخية والتماثيل التذكارية كتمثال الحرية في الولايات المتحدة الأمريكية والأهرامات في مصر، بالإضافة إلى زيارة المتاحف والمعارض الثقافية والتاريخية.

ب- **سياحة دينية:** وتتمثل في زيارة الأماكن و المناطق الدينية المقدسة في مختلف الديانات والمعتقدات الشعبية مثل الحج عند المسلمين إلى مكة المكرمة.

٣-١-٤- حدائق التسلية: حيث سجل هذا النوع من السياحة إقبال كبير في السنوات الأخيرة وكمثال على ذلك الولايات المتحدة الأمريكية، التي سجلت سنة ١٩٩٤م ٣٠٠ مليون سائح، أما عدد الزوار للحدائق الأوربية فقد بلغ سنة ١٩٩٥م ١٣٠ مليون سائح وذلك حسب أروبارك EUROPARCK[١٤].

([١٤]) بيير باي، "السياحة ظاهرة اقتصادية"، مرجع سابق، ص٩٥.

٣-١-٥- سياحة الأعمال: وتتمثل هذه السياحة في المؤتمرات الوطنية والدولية والمعارض والصالونات التي تعرض المنتجات السياحية والصناعية والحرفية أما السواح فهم الأشخاص المشاركين فيها أي في المؤتمرات[١٥] واعتبرت باريس سنة ١٩٩٤ العاصمة الدولية للمؤتمرات وذلك باحتوائها لـ٣٥٨ مؤتمر دولي، وتأتي بعدها مدينة لندن بـ٢٠٥ مؤتمر دولي[١٦].

٣-١-٦- سياحة وطنية وسياحة دولية: كما أنه يمكن الحديث عن السياحة الوطنية وهي السياحة التي يقوم بها الأفراد داخل أوطانهم و السياحة الدولية وهي السياحة التي ينتقل فيها الأشخاص من دولهم إلى دول أخرى.

٣-٢- العوامل المؤثرة في الجذب السياحي[١٧]: توجد عدة عوامل تؤثر على الجذب السياحي نذكر منها:

٣-٢-١- العوامل الطبيعية والجغرافية: المؤثرة في النشاط السياحي والمتمثلة في الموقع الجغرافي، توزيع اليابسة والمياه، وجود الغابات، الشواطئ، النباتات، الحيوانات بالإضافة إلى المناخ، موقع البلد المقصود الذي يمكن أن يؤثر على تكلفة الطلب، شبكة الطرقات وحالتها بالنسبة للدولة المضيفة والتركيبة الجيولوجية للدول وحالة طبقة الأرض مما يؤدي إلى وجود مناظر خلابة لا تتوفر في كل الدول.

٣-٢-٢- العوامل الاجتماعية: متمثلة في جملة من العناصر كوفرة أماكن الإيواء بشتى أنواعها، وفرة المواصلات والاتصالات السلكية واللاسلكية، وجود إعلام كافي عن المناطق السياحية ووجود ثقافة سياحية لدى المجتمعات المقصودة.

---

(١٥) يعتبر المؤتمر مؤتمرا دوليا إذا كان عدد المشاركين فيه يفوق المائة مشارك من ثلاث دول على الأقل.

(١٦) بيير باي، "السياحة ظاهرة اقتصادية"، مرجع سابق، ص١١٠.

(١٧) "صناعة السياحة بين النظرية و التطبيق"، د يسري دعيس، الملتقي المصري للتنمية والإبداع مصر، ص٤٥٨.

٣-٢-٣- العوامل السياسية: تعتبر السياحة شديدة الحساسية للقضايا السياسية لاسيما الأمنية منها بالإضافة إلى وجود علاقات جيدة بين الدول أي الاستقرار السياسي الداخلي والخارجي وعلاقات الجوار الطيبة بين البلدان.

٣-٢-٤- العوامل الاقتصادية المؤثرة في الجذب السياحي: وهي متعددة منها[١٨]:

- الدخل: فكل سائح له مستوى معيشي حسب دخله والطبقة المهنية الاجتماعية التي ينتمي إليها وبالتالي فإن هذا الدخل والانتماء الاجتماعي يؤثر على نوع السياحة المختارة ووسيلة النقل ومعدل الإنفاق السياحي...كما أن وفرة وندرة أماكن الإقامة ونوعيتها بالإضافة إلى أسعار المنتجات السياحية ودرجة جودتها وسعر عملة البلد المضيف وحرية السوق المصرفية كلها عوامل مؤثرة في الطلب السياحي.

٤- السياحة وقضايا التنمية: رغم اختلاف الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للسياحة وذلك باختلاف أنوعها، فإن التجارب المأخوذة من مختلف الدول تشير إلى التزايد الملحوظ في الدور الذي تلعبه السياحة في قضايا التنمية فحسب المجلس العالمي للسفر والسياحة (WTT) فإنها تمثل أكثر من ١٠,١% من الناتج الوطني الخام العالمي و ١٠,٧% من الاستثمار و ١١,٧% من الموارد الجبائية للدول و التي تمثل عوامل مهمة في التنمية الاقتصادية وبالتالي فإن السياحة لها أثر كبير على التوازنات الاقتصادية الكبرى منها العمالة، الاستثمار، توازن التبادلات الخارجية...

كما أن المنظمة العالمية للسياحة قد قدرت أو أحصت عدد السياح لسنة ٢٠٠٦م بـ٨٤٢ مليون سائح مقابل ٧٣٣ مليار دولار[١٩] من المداخيل المالية مما يشهد على أهمية هذا النشاط في الحياة الاقتصادية. وقد ظهر اهتمام الكثير من الدول بهذا القطاع الحساس حيث ترجم هذا الاهتمام من

([١٨]) "السياحة بين النظرية والتطبيق"، د،يسري دعيس، الملتقي المصري للتنمية والإبداع، مصر، ص٤٦٩.

([١٩]) وزارة تهيئة الإقليم "البيئة والسياحة، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، مرجع سابق، ص٢٧.

طرف الحكومات في تشجيع الاستثمارات الأجنبية وإعطاء المزيد من الحريات للقطاعين الخاص والعام، إضافة إلى بعض التسهيلات الجبائية والجمركية، ويمكن حصر هذه الآثار في:

٤-١- تدفق الموارد المالية: من الممكن أن يساهم القطاع السياحي بدرجة كبيرة وملموسة في توفير جزء من النقد الأجنبي اللازم لتنفيذ خطط التنمية، لاسيما وأن أغلب الدول السائرة في طريق النمو تعاني من نقص كبير في رصيد العملة الصعبة اللازمة لإنشاء الاستثمارات الواجبة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ويمكن تلخيص هذه التدفقات فيما يلي(٢٠):

- مساهمة رؤوس الأموال الأجنبية في إنشاء الاستثمارات الخاصة بقطاع السياحة (بناء الفنادق، المطاعم، القرى السياحية...).
- المدفوعات السيادية التي تحصل عليها الدولة مقابل منح تأشيرات الدخول إلى البلاد.
- الفروق في تحويل العملات.
- الإنفاق اليومي للسائح مقابل الخدمات السياحية الأساسية والتكميلية، بالإضافة إلى الإنفاق على الطلب على السلع الإنتاجية والخدمات لقطاعات اقتصادية أخرى.
- الإيرادات الأخرى للفنادق من السائحين...

ويمكن توضيح أهمية السياحة والإيرادات السياحية للدول السياحية الكبرى في العالم من خلال الجدولين التالين:

(٢٠) أحمد ماهر، عبد السلام أبو قحف، "تنظيم وإدارة المنشآت السياحية و الفندقية"، الطبعة الثانية، ١٩٩٩ المكتب العربي الحديث، الإسكندرية ص ١٨

جدول رقم ١ يبين الدول الأكثر استقبالا للسياح للسنوات ٢٠٠٥، ٢٠٠٤، ٢٠٠٣، ٢٠٠١.

الوحدة: مليون سائح.

البلد	٢٠٠١	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥
فرنسا	٧٦,٥	٧٥	٧٥,١	٧٦
أسبانيا	٤٩,٥	٥١,٨	٥٢,٤	٥٥,٦
أمريكا	٤٥,٥	٤١,٢	٤٦,١	٤٩,٤
إيطاليا	٣٩	٣٩,٦	٣٧,١	٣٦,٥
الصين	٣٣,١	٣٣	٤١,٨	٤٦,٨
بريطانيا	٣٣,٤	٢٤,٧	٢٧,٨	٣٠
النمسا	١٨,٢	١٩,١	١٩,٤	٢٠
المكسيك	١٩,٨	١٧,٨	٢٠,٦	٢١,٩
ألمانيا	-----	١٧,٤	٢٠,٦	٢١,٥
كندا	١٩,٧	١٧,٦	١٩	------
تركيا	-----	-----	-----	٢٠,٣

المصدر: المنظمة العالمية للسياحة، ماي ٢٠٠٨.

جدول رقم ٢ يبين الإيرادات السياحية للبلدان الأكثر سياحة في العالم للسنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥.

الوحدة مليار دولار

الرتبة	٢٠٠٤	٢٠٠٥
١	امريكا ٧٤,٥	أمريكا ٨١,٧
٢	اسبانيا ٤٥,٢	اسبانيا ٤٧,٩
٣	فرنسا ٤٠,٨	فرنسا ٤٢,٣
٤	إيطاليا ٣٥,٧	ايطاليا ٤٥,٤
٥	بريطانيا ٢٨,٢	بريطانيا ٣٠,٧
٦	ألمانيا ٢٧,٧	الصين ٣٩,٣
٧	الصين ٢٥,٧	المانيا ٢٩,٢
٨	تركيا ١٥,٩	تركيا ١٨,٢
٩	النمسا ١٥,٣	النمسا ١٥,٥
١٠	استراليا ١٣,٦	استراليا ١٥

المصدر المنضمة العالمية للسياحة ماي ٢٠٠٨

٤-٢- نقل التقنيات التكنولوجية: تمكن السياحة من نقل التكنولوجيا بعدة أشكال، خاصة من طرف الشركات الأجنبية وتحقيق درجة من التقدم التكنولوجي وذلك من خلال نقل فنون الإدارة الحديثة بالفنادق و غيرها من المنشآت السياحية وإدخال التجهيزات الحديثة للقطاع التي من شأنها تسهيل عملية إنتاج وتوزيع الخدمات السياحية بالإضافة إلى تحسين طرق العمل المعتمدة من طرف المؤسسات السياحية والقيام ببحوث التنمية والتطوير، كما أن وجود هذه الشركات الأجنبية يفرض على الشركات الوطنية جوا تنافسيا يدفعها إلى الرفع من مستوى خدماتها من أجل ضمان بقائها واستمرارها في السوق مع الإشارة إلى ضرورة وضع جملة من الضوابط من طرف الدولة على المؤسسات الأجنبية حتى تحقق المزايا المذكورة أعلاه[٢١].

٤-٣- السياحة والعمالة: إن التوسع في إنشاء المشروعات السياحية (رأسيا وأفقيا) وكذلك المشروعات الأخرى المرتبطة بها (مرفقيه، خدمات تكميلية وأساسية وصناعات في خدمة السياحة) تمكن من خلق العديد من فرص العمل الجديدة سواء متوسطة التأهيل أو غير المؤهلة ويمكن أن نميز بين التوظيف المباشر في قطاع السياحة، والتوظيف غير المباشر الذي يرتبط بالنشاطات التي تهدف إلى إشباع الاستهلاك السياحي الداخلي في القطاعات الأخرى غير القطاع السياحي (التجهيزات المختلفة، النقل، التغذية في غير المطاعم، الألبسة) ويمكن تصنيف ثلاثة أنواع من الوظائف السياحية كما يلي: الوظائف المحثة عموديا إلى الأعلى والمتمثلة في الوظائف في مؤسسات التكوين أو الدراسات المتخصصة والوظائف السياحية المباشرة كالإيواء والنقل السياحي

---

(٢١) نفس المرجع السابق، ص١٨، ١٩.

والأنشطة المرتبطة بالاستهلاك أثناء أيام التنقل وفي الأخير الوظائف المحثة عموديا نحو الأسفل التي ترتبط بأنشطة غير سياحية غير أنها لها تأثير على القطاع مثل محطات البنزين.

٤-٤- السياحة والتشغيل في العالم: إن تقديرات عدد مناصب الشغل في العالم متفاوتة ولكن تبين أهمية هذا النشاط في خلق مناصب العمل، ففي سنة ١٩٩٥ وحسب المجلس العالمي للسفر والسياحة، فإن قطاع السياحة كان يمثل دخل ٢١٢,٢[٢٢] مليون شخص منها ٤,١٩ مليون شخص في الاتحاد الأوروبي، أي ما يعادل ١١% من التشغيل العالمي، أما الإحصائيات الخاصة بسنة ٢٠٠٦ أشارت إلى أن السياحة تمثل ٢٣١ مليون منصب عمل مباشر وغير مباشر أي ما يعادل ٨% من التشغيل العالمي[٢٣].

كما أن نسبة اليد العاملة قليلة التأهيل المشتغلة في قطاع السياحة تشكل فرصة مناسبة بالنسبة للدول النامية، وتجدر الإشارة إلى أن الآثار الإيجابية للسياحة على التشغيل تختلف حسب البلدان، فإن كانت نسب اليد العاملة في قطاع السياحة تتصف بحالات متطرفة مثل برمودة وجزر البهاماس أين تصل نسبة التشغيل من ٥٠% إلى ٧٥% من العدد العام للسكان فإنها لا تتجاوز من ٣ إلى ٨% من السكان بالنسبة لبعض الدول مثل دول شمال إفريقيا والمكسيك[٢٤]

٤-٥- تنمية المهارات الإدارية وخلق طبقة جديدة من المديرين: إن وجود الشركات الأجنبية في مجال السياحة يمكن أن يؤدي إلى تطوير وتحسين أنظمة وفنون الإدارة في هذا القطاع، وتبرز أهمية العقود الإدارية بصفة خاصة في هذا الشأن كأسلوب لنقل التقنيات التكنولوجية في

---

(٢٢) "التوظيف في السياحة"، سلسلة اقتصاد السياحة، رقم ٧، الوثائق الفرنسية، ١٩٨٨، الملحق الأول، ص٣٨ و ٣٩.

(٢٣) وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، مرجع سابق، ص٢٧.

(٢٤) جورج قزاس، "السياحة العالمية سراب أم إستراتيجية مستقبل؟" هاتييه، باريس ١٩٨٩، ص٩٧.

مجال إدارة الفنادق وخير مثال على ذلك (أي العقود الإدارية) ما هو مطبق بالنسبة لسلسلة فنادق هيليتون في جميع أنحاء العالم، كما أن سعي الدول إلى إنشاء صناعة سياحية يتطلب منها إيجاد خبرات ومهارات إدارية وفنية مما يدفعها إلى خلق المدارس والمعاهد المتخصصة، ومراكز للبحوث وإرسال بعثات إلى الخارج[٢٥].

٤-٦- تنمية العلاقات بين القطاعات الاقتصادية والخدمية وبين قطاع السياحة: إن التوسع في إنشاء المشروعات السياحية وكذلك تطوير المشروعات الحالية بإمكانه أن يحقق إلى درجة معينة نوعا من التكامل الرأسي الأمامي والخلفي والتكامل الأفقي الذي يتمثل في دخول المنظمة السياحية في إنجاز نوع محدد من النشاطات مثل التوسع في إنشاء الفنادق، ويحدث هذا التكامل بين قطاع السياحة والقطاعات الاقتصادية الأخرى بافتراض زيادة المشاريع السياحية، حيث أن هذا يتبعه ظهور مشروعات جديدة في قطاعات أخرى لمواجهة الزيادة في عدد السائحين، ونستطيع أن نطبق هذه الحالة على قطاع النقل فبزيادة عدد السياح ينتج طلب جديد على الحافلات السياحية مما يؤدي إلى الزيادة في إنتاجها وكذلك الزيادة في عدد المطاعم وإنتاج المواد الغذائية.

٤-٦- المساهمة في تنمية وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي بين الأقاليم: إن قيام الدولة بتوجيه وتوزيع المشاريع السياحية الجديدة سواء كانت خاصة أو عامة، وطنية أو أجنبية بين الأقاليم المختلفة، قد يؤدي إلى تنمية وتطوير هذه الأقاليم و ذلك بخلق فرص عمل جديدة وتحسين مستوى المعيشة للسكان وإيصال هذه المناطق بالمناطق المتقدمة بالإضافة إلى إعادة توزيع

(٢٥) أحمد ماهر "تنظيم وإدارة المنشآت السياحية" مرجع سابق، ص٣٠.

الدخول بين المناطق الحضرية والريفية، وللدولة عدة أساليب وأدوات من أجل تحقيق هذه السياسة كمنح المستثمرين في المناطق الريفية والنائية امتيازات جبائية ومالية وفنية وبالتالي ينتج عن هذا التوازن الاقتصادي للدول حل الكثير من المشاكل الاجتماعية.

٤-٧- تحسين ميزان المدفوعات: تعتبر عملية قياس أثر المزايا السابقة على ميزان المدفوعات بصورة مباشرة صعبة، لكن يمكن التسليم بأن السياحة تساهم في تحسين ميزان المدفوعات الخاص بالدولة وهذا نتيجة لتدفق رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في المشاريع السياحية وكذا الإيرادات السيادية التي تقوم الدولة بتحصيلها من السائحين، كما يتحقق هذا التحسن نتيجة الاستخدامات الجديدة للموارد الطبيعية والعلاقات الاقتصادية التي تنشأ بين القطاعات الاقتصادية وقطاع السياحة، وبصفة عامة يمكن قياس هذا الأثر عن طريق التبادلات الخارجية أو عن طريق قسم الأسفار.

٤-٧-١- السياحة وتوازن التبادلات الخارجية: يمكن قياس أثر السياحة على التبادلات الخارجية بطريقتين: سواءا عن طريق التدفقات النقدية حيث يتم هذا النوع من التقويم بالنظر إلى قسم الأسفار من ميزان المدفوعات، حيث أن هذا الحساب هو الحساب الوحيد الذي يمكننا من إجراء مقارنات بين الدول أو عن طريق التدفقات العينية أي تدفقات الأشخاص وذلك بإحصاء عدد الداخلين إلى البلد سواءا عن طريق الحدود أو في المطارات والموانئ.

٤-٧-٢- أثر السياحة في الاقتصاد عن طريق ميزان المدفوعات: لقياس أثر السياحة لابد أن يحتوى ميزان المدفوعات على قسم الأسفار[٢٦] (مثل نموذج ميزان المدفوعات الخاص بصندوق النقد الدولي) حيث يحتوي في جهة الدائن على نفقات غير المقيمين المصروفة في البلد المضيف والتي تتعلق بمصاريف إقامتهم أثناء فترة السياحية، أما الجانب المدين فإنه يمثل النفقات من نفس النوع والتي صرفت من طرف المقيمين بالخارج (ويتم التقويم عن طريق البنوك). لكن وجهت عدة انتقادات لهذه الطريقة في تقويم المبادلات السياحية عن طريق قسم الأسفار منها عدم دقتها، وتستعمل طريقتان أساسيتان كل واحدة على حدي أو مع بعض لتقويم حصة غير المقيمين من العملة الصعبة في بلد أجنبي وهما الطريقة المباشرة (الطريقة البنكية) والتي تتمثل في تجميع المبادلات بالعملة الصعبة والمخصصة للاستهلاك السياحي، والطريقة غير المباشرة التي تقوم على حساب المصاريف السياحية لغير المقيمين وذلك بضرب عدد السياح بمتوسط المصاريف اليومية، ومن بين الانتقادات التي وجهت لكلا الطريقتين أن الطريقة المباشرة تعطينا معلومات بالعملة الصعبة ولكن لا تعطينا معلومات عن البلد محل الزيارة حيث أن جزائريا يمكنه أن يشتري دولارات أمريكية للسفر إلى مصر أو فرنسا هذا من جهة، من جهة أخرى فإن هذه الطريقة لا تأخذ بعين الاعتبار عمليات تحويل العملة في السوق الموازية أي السوق السوداء والتي تعتبر سوقا مهمة في بعض البلدان، أما الطريقة غير المباشرة فإنها تعتمد على سبر الآراء الذي يعطي نتائج غير دقيقة.

٤-٧-٣- السياحة وميزان المدفوعات في العالم: تحتل السياحة مكانة هامة في التجارة الدولية وتبقي الدول المصنعة المستفيد الأكبر من النشاط السياحي وخير مثال على ذلك دول

(٢٦) بير باي، "السياحة ظاهرة اقتصادية"، مرجع سابق ص١٢٤.

الاتحاد الأوربي والدور الذي تلعبه السياحة في ميزان مدفوعاتها، فحصة المداخيل والنفقات لقسم الأسفار لمبادلاتها الخارجية متزايدة، حيث كانت تمثل ٤,٤% من الصادرات و ٤,٤% من الواردات للسلع والخدمات في سنة ١٩٨٣م لتصبح ٤,٩% و ٥,٥% لسنة ١٩٨٨م و ٥,٣% و ٥,٦% سنة ١٩٩٣م، ٤,٢% و ٤٠,٣% في سنة ١٩٩٩ و ٧,٥% و ٦,٢% سنة ٢٠٠٥م[٢٧]، مع الإشارة إلى أن دور السياحة في المبادلات الخارجية متغير حسب البلدان، أما الدول النامية فإن السياحة تلعب دورا مهما في ميزان مدفوعاتها فهي تمثل للبعض منها نسبا عالية من الصادرات: ٣٠% في المغرب، ٣١% في تونس، ٣٦% في مصر، ١٧% في تايلند و ١٠% في الأرجنتين[٢٨]، كما أنها تمثل لدول أخرى المصدر الوحيد للعملة الصعبة ٦٤% من قيمة الصادرات التجارية في الدومنيك، ٩٠% في جمايكا، ١٥٤% في جزر الباهاماس و ١٨٥٠ في برمودة[٢٩] مع الإشارة إلى أنه يجب أخذ هذه النسب بحذر، حيث أن هذه المداخيل توجه لتمويل الواردات الضرورية لسير النشاط السياحي أو تعود من طرف المتعاملين الاقتصاديين الأجانب إلى بلدانهم.

٤-٨ السياحة والاستثمار: يتمثل الاستثمار المادي في خلق رأسمال حقيقي وذلك باقتناء الأراضي، بناء أو شراء بنايات، تحقيق التجهيزات أو شراء العتاد اللازم، ويولد الاستثمار في قطاع السياحة استثمارات هامة في القطاع نفسه وفي القطاعات الأخرى من الاقتصاد الوطني، بسبب أثره المضاعف الذي لا يستهان به وكمثال على ذلك الاستثمارات السياحية في فرنسا وما تمثله في

---

(٢٧) بيير باي، "السياحة ظاهرة اقتصادية"، المراجع الفرنسية، الطبعة الجديدة، ٢٠٠٧، ص١٤٣.

(٢٨) فرنجيالي، "فرنسا في السياحة الدولية"، اكونوميكا، باريس ١٩٩١، ص٥٣.

(٢٩) بيير باي، "السياحة ظاهرة اقتصادية"، مرجع سابق، ص١٢٧.

اقتصاد هذا[٣٠] DIT البلد، باعتبارها دولة رائدة في هذا الميدان، فتبعا لدراسة قامت بها إحدى المنظمات الفرنسية المختصة بالسياحة سنة ١٩٨٧ تبين أنه يمكن اعتبار السياحة كصناعة ثقيلة للخدمات، والاستثمارات السياحية بلغت ٤,٥% من مجمل الاستثمارات في الاقتصاد الفرنسي سنة ١٩٨٩، ومثلت بالعملة الصعبة ٢٣٠% فرنك جاري بين ١٩٧٨م و ١٩٩٢ لتمثل سنة ٢٠٠٣م ٨,٩ مليار أورو. (وقد تم أخذ هذه الإحصائية الأخيرة من كتاب بيير باي، دراسات المراجع الفرنسية، لسنة ٢٠٠٧ ص١٥٥)

٤-٩ الأثر المضاعف للاستثمار السياحي: يقول كينز "الاستثمار....يولد موجة من المداخيل التي تترجم عبر النفقات الاستهلاكية الجديدة والتي تدفع المؤسسات إلى رفع إنتاجها، مما يولد موجة جديدة من المداخيل"[٣١]، وتنطبق هذه المقولة على الاستثمار السياحي الذي له أثر مضاعف يتغير حسب المكان والزمان و نوع الاستثمار، وتعتبر أهمية هذا الأثر المضاعف صعبة للتقييم، وكمثال على هذا الأثر المضاعف ما اعتبره مسيرو مجموعة واليبي البلجيكية، فهذا الأخير (الأثر المضاعف) لحديقة تسلية يصل إلى خمس أو ست مرات رقم الأعمال الذي تحققه[٣٢].

٤-١٠- أثر السياحة على قطاعي المواصلات والاتصالات: يعتبر النقل عاملا مهما في تطوير السياحة والعكس صحيح، فبدون إمكانية التنقل بصفة مؤكدة ومنتظمة، لا يمكن أن

(٣٠) "الاستثمارات السياحية وتمويل النفقات السياحية"، سلسلة كتب اقتصاد السياحة، رقم ١٥، المراجع الفرنسية، باريس، ١٩٩٠.

(٣١) قاموس النظريات والمذكرات الاقتصادية، هانه، باريس، ١٩٨٤، ص٧٥.

(٣٢) بيير باي، "السياحة ظاهرة اقتصادية"، مرجع سابق، ص١٤٣.

يحدث أي تطور سياحي، وذلك بفعل عدم مجيء السياح إلى المناطق التي تعاني من مشكل قلة وسائل وتجهيزات النقل، كما أن التطور التقني الذي حصل في القرن العشرين، قد طور السياحة الجماعية وهذا بفضل تطوير السيارة والقطار والسفينة والطائرة بالإضافة إلى ظهور مؤسسات نقل كبيرة تقدم خدماتها للسياح، لذلك بات من الضروري وضع سياسة تجهيز بالمنشآت الخاصة بالمواصلات من طرقات، أنفاق، سكك حديدية، حظائر سيارات، حافلات، الرافعات الكهربائية بالنسبة للرياضيات الشتوية، بمعني تطوير وتحديث البنية التحتية للقطاع وكذلك وسائل المواصلات بمختلف أنواعها، لأن هذه التجهيزات تتضاعف وتتنامي بتضاعف الاحتياجات السياحية، ومثال على ذلك، نأخذ جزر موريس، التي كانت تشكو من نقص في أسطولها للنقل الجوي، وبفعل تنامي السياحة الجماعية وإقبال أعداد كبيرة من السياح، دفع هذا الأمر بالسلطات المورسية إلى اقتناء العشرات من الطائرات مما سمح بتطوير قطاع النقل فيها(٣٣).

كما أن السياحة تؤدي كذلك إلى تطوير قطاع الاتصالات السلكية و اللاسلكية، حيث أن الدول تسعى إلى تطوير شبكة اتصالها مع الخارج، وهذا من أجل تلبية رغبات السياح، لاسيما مع ظهور وسائل اتصالات جديدة وأكثر سهولة مثل الإنترنت.

٤-١١- الآثار السلبية للسياحة: يمكن ذكر بعض الآثار السلبية للسياحة تتمحور حول تأثيرها على القطاع الفلاحي وارتفاع أسعار الأراضي بالإضافة إلى تحطيم المواقع الطبيعة المهمة،

(٣٣) لوزاتو جيوتار، "جغرافيا السياحة"، ماسون جيوغرافي، الطبعة الرابعة، ١٩٩٣، ص٢١٠.

فبالنسبة لقطاع الفلاحة، فإن إنشاء المشروعات السياحية الكبيرة يساهم بدرجة كبيرة في القضاء على الأراضي الفلاحية وبالتالي تضييع المنتج الزراعي وتعطيل هذا القطاع الاقتصادي الهام، بالإضافة إلى تحطيم المواقع الطبيعية المهمة مثل الغابات والمواقع السياحية، خاصة إذا تعلق الأمر بسياحة الأعداد الكبيرة بالإضافة إلى تلويث المحيط وكذلك المياه...

كما أن للسياحة كذلك أثار سلبية على عقلية المجتمعات خاصة المحافظة منها مثل المجتمعات العربية الإسلامية وذلك بإدخال السياح لمفاهيم وأفكار وعادات جديدة وغريبة على المجتمعات المستقبلة، التي من شأنها أن تؤثر على الأشخاص مثل الشباب وتساهم أيضا في زوال واندثار العادات الخاصة بهذه الشعوب.

الخاتمة

من خلال هذه الدراسة ومختلف الإحصائيات التي اعتمدنا عليها، توصلنا إلى جملة من الاستنتاجات والاقتراحات والتوصيات نوردها في ما يلي:

أولاً: الاستنتاجات: يمكن تلخيص هذه الاستنتاجات في النقاط التالية:

- اعتبار السياحة نشاط اقتصادي بالغ الأهمية حيث صنفها البعض في المرتبة الثالثة بعد قطاع المحروقات وصناعة السيارات وذلك بالنظر إلى الإيرادات المالية التي تحققها والمتزايدة من سنة إلى أخرى حيث كانت مساوية ل٦٢٣ مليار دولار سنة ٢٠٠٤ و ٦٨٢ مليار دولار سنة ٢٠٠٥ لتصل إلى ٨٠٠ مليار دولار سنة ٢٠٠٦.
- تحسين ميزان المدفوعات للدول السياحية وذلك من خلال الرفع من الصادرات.
- يعتبر قطاع السياحة موارد هاما من موارد التشغيل والقضاء على البطالة في العالم حيث يوفر ٢٣٠ مليون منصب عمل في مختلف الدول وذلك بالنظر للاستثمارات الهامة التي يحققها.
- تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي بين مختلف الأقاليم وذلك من خلال التوزيع العادل لمختلف المشاريع السياحية مما يؤدي إلى تطويرها.

ثانياً: التوصيات والاقتراحات: كما يمكننا تقديم بعض الاقتراحات كما يلي:

- بالنظر إلى الإحصائيات الهامة التي تم سردها ومن أجل النهوض بالاقتصاديات الدول العربية والوصول بها إلى مصاف الدول المتطورة بات من الضروري الاهتمام بهذا القطاع من طرف الحكومات العربية من خلال رسم استراتيجيات واضحة لتطويره.

- تكثيف الاستثمارات للرفع من قدرات الإيواء وتحسين نوعية الخدمات السياحية وإعادة تأهيل العنصر البشري بما يتوافق والمقاييس الدولية.

- تسويق الوجهة العربية بأفضل صورة ممكنة مع ضرورة توفير الأمن بالدول العربية لما لهذه القضية من تأثير على السياحة.

- تحسين البني التحتية التي تخدم قطاع السياحة (كالنقل والاتصالات...) ونشر ثقافة ووعي سياحي لدى المواطن العربي.

المراجع

أولاً: باللغة العربية:

١. أحمد ماهر، عبد السلام أبو قحف، "تنظيم وإدارة المنشآت السياحية والفندقية"، المكتب العربي الحديث، الطبعة الثانية، الإسكندرية، ١٩٩٩.

٢. "التوظيف في السياحة"، سلسلة اقتصاد السياحة، رقم٧، الوثائق الفرنسية، الملحق الأول، ١٩٨٨.

٣. وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، "فحص وتشخيص السياحة الجزائرية"، الجزائر، الكتاب الأول، جانفي، ٢٠٠٨.

٤. ماهر عبد الخالق السيسي، "مبادئ السياحة"، مجموعة النيل العربية، القاهرة، ٢٠٠٠.

٥. محمد فوزي متولي أبو السعود، "تحليل الآثار الاقتصادية للإيرادات السياحية على الاقتصاد المصري"، مجلة الإسكندرية، العدد الثاني، سبتمبر ١٩٩٥.

٦. صبري عبد السميع، "نظرية السياحة"، كلية السياحة والفنادق، جامعة حلوان، القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٩٩٦.

٧. صلاح الدين عبد الوهاب، "نظرية السياحة الدولية"، دار الهناء للطباعة والنشر، مصر، ١٩٩٢.

٨. يسري دعبيس، "صناعة السياحة بين النظرية والتطبيق" الملتقي المصري للتنمية والإبداع، مصر ٢٠٠٥.

ثانياً: باللغة الفرنسية:

01- Amespelier, p.bloc duraffour, "le tourisme dans le monde", 4edition, brèal, paris, 2000.

02- George gazes "le tourisme mndial, mirage ou stratégie d'avenir? "Hâtier, paris, 1989.

03- Pierre py 'le tourisme un phénomène économique", les études de la documentation française, paris 1996.

04- Frangiali (f.), "la france dans le tourisme mondial", economica, paris, 1991.

05- Guibilato (g.), "economie touristique", edition delta& spes, Lausanne, 1983.

06- Pierre lossatogeotar, 'géographie du tourisme", masson géographie, 4edition, breal, paris, 2000.

07- Investissements touristiques et financement des dépenses touristiques", collection de l'économie du tourisme, n15, la documentation française, paris, 1990.

08- Bremond (j), geledan (a.), 'dictonnaire des theories et mécanismes économiques", Hâtier, paris, 1984.